من قبل معظم الدول العربية لهذه الفكرة باستثناء ثلاث دول هي مصر والاردن ولبنان وكانت حجة هذه الدول في معارضة ادراج هذا البند المستقل رغم تسليمها بأهمية هذه المبادرة ، ان الولايات المتحدة بشكل مباشر أو عن طريق أعوانها واتباعها قد تتقدم بمشروع قرار مماثل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يصبح هو الأساس الوحيد لمعالجة هذه القضية في الأمم المتحدة وتضطر الدول العربية والتي لم يطلب منها أن تقبل أو ترفض هذا القرار بأن تقترع اما لصالحه أو ضده . اما وفد منظمة التحرير الفلسطينية فقد أصر على أن الوقت سانح لمثل هذه المبادرة وان المكاسب العسكرية التي أحرزها الشعب الفلسطيني بنضاله وتضحياته تتطلب ترجمة هذه الانتصارات الى انتصارات سياسية تليق بتضحيات الشعب الفلسطيني البطولية اذ لا يعقل استمرار معالجة القضية في اطار بند تقرير المفوض العام لوكالة الاغاثة .

ورغم توصية الأخوة الفلسطينيين في الأمم المتحدة رأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدافع الحرص على وحدة الصف العربي ولأسباب وجيهة أخرى عدم الادراج . ثم جاءت المفاجأة على الصعيد الدولي اذ أقدمت مصر والاردن على طلب نقل بند الشرق الأوسط من مجلس الأمن الى الجمعية العامة في الدورة الخامسة والعشرين . وفي اجتماع للمجموعة العربية انتقد وفد منظمة التحرير هذه المحاولة وأيدته في ذلك أغلبية الدول العربية الأعضاء واستشهد بالحجة التي استعملتها الدول العربية الثلاث عند معارضتها الادراج ، قائلة ان الولايات المتحدة أو احدى الدول التي تسير في فلكها قد تقدم مشروع قرار شبيه بقرار ٢٤٢ الذي ترفضه منظمة التحرير الفلسطينية وترفضه آنذاك معظم الدول العربية . وكانت احداث أيلول الاسود الدامية وما تكبده شعب فلسطين من خسائر في الاردن ، ولأول مرة في تاريخ المجموعة العربية في الأمم المتحدة عند الاقتراع على القرار المتعلق بأزمة الشرق الأوسط انقسمت المجموعة الى قسمين متساويين فاقترعت سبع دول منها مؤيدة وجهة نظر مصر متبنية مشروع قرار مبني على أساس ٢٤٢ واقترعت سبع دول أخرى ضد هذا القرار . ومارست مصر ضغطا على الدول العربية التي اقترعت ضد هذا القرار بشكل مكشوف ومفضوح تعرض له بعض سفراء هذه الدول .

واستمرت القضية الفلسطينية تناقش في اطار بند تقرير المفوض العام في الدورات المتعاقبة حتى كانت الدورة التاسعة والعشرون (١٩٧٤) . ففي أواسط شهر آب (أغسطس) وفي اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقد في دمشق وحضره ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، اتفق على ادراج قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال الجمعية العامة ، واتفق في ذلك الاجتماع أيضا على ورقة عمل تتضمن مشروع القرار الذي يراد اتخاذه . وأبرق هذا القرار الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وطلبت منظمة التحرير الفلسطينية بحث هذا الموضوع في دورة جامعة الدول العربية في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ . كما اتفق أيضا في لقاء مع رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام للثورة الفلسطينية على حضوره شخصيا دورة الأمم المتحدة اذا استطعنا التوصل الى الصيغة اللائقة .

لقد كانت بعض الوفود العربية مترددة حول الادراج بعضها عن طريق المزايدة للاستهلاك المحلي ، والبعض الآخر خشية بزوغ شمس منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي من شأنه أن يقلص ما لهذه الدول من أثر على مشكلة فلسطين . وبعد لقاءات تمهيدية مطولة ومكثفة بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية والوفود العربية تم الاتفاق على الادراج . وأمام اصرار منظمة التحرير الفلسطينية تم ادراج بند اسمه